

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Note)
19 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تخطيط البرامج

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

مذكرة من الأمين العام

١ - اقترحت لجنة البرنامج والتنسيق، خلال الجزء الأول من دورتها السادسة والثلاثين، أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، عن طريق اللجنة خلال الجزء الثاني من دورتها السادسة والثلاثين، وثيقة قصيرة وموجزة للنظر في إدراجها في الخطة المتوسطة الأجل، بحيث تحدد المجالات العريضة ذات الأولوية لفترة الخطة، استناداً إلى القرارات والمقررات ذات الصلة للهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، وأن تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء كما وردت في الفقرات من ٣٥ إلى ٤٨ من تقريرها عن الجزء الأول من دورتها السادسة والثلاثين (PartI) (A/51/16).

٢ - وبناه عليه، أعد التقرير المطلوب، استناداً إلى الاتفاقيات التي توصلت إليها الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ويرد ذلك التقرير في مرفق هذه المذكرة.

المرفق

- ١ - في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ومع اقتراب نهاية القرن، يجب فتح آفاق جديدة للسلام والتنمية والديمقراطية والتعاون. فعالم اليوم يشهد تغيراً ينبع، في سرعته ومداه، بمستقبل حافل بالتعقيدات والتحديات وبارتفاع هائل في مستوى الآمال المعقودة على الأمم المتحدة.
- ٢ - ويوفر الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لإعادة توجيه المنظمة نحو زيادة خدماتها لبني البشر، وبخاصة للأشخاص الذين يعانون من المشقة والحرمان الشديد. وفي تلك المناسبة، أعلنت الدول الأعضاء عن عزمها الأكيد على أن تكون الأمم المتحدة في قادم الأيام منظمة متعددة النشاط والفعالية، تعمل في سبيل النهوض بالسلام والتنمية والمساواة والعدل والتفاهم فيما بين شعوب العالم، وأن تهدي القرن الحادي والعشرين أمماً متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت.
- ٣ - واستجابة للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها، سيتولى عمل المنظمة لفترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٨-٢٠٠١ بما يلي:

١ - المشاكل المستمرة

- ٤ - أزالت نهاية الحرب الباردة العديد من القيود السابقة التي كانت تحد من الدور السياسي للمنظمة. فاضطلت الأمم المتحدة بالعديد من العمليات الناجحة لحفظ السلام وبادرت أنشطة عديدة استهدفت منع المنازعات أو حلها أو تنادي حالات من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، وأنفذت أرواح الملايين من المدنيين. غير أن العالم لا يزال بعيداً عن الأمان والسلام؛ إذ لا تزال تعصف بالعديد من بقاع العالم نزاعات وتوترات بين الدول وداخلها.

- ٥ - ومن المشاكل المستمرة التي تعيق قدرة المنظمة على تعزيز الوقاية من النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية الصعبات الملزمة لمراقبة وحل هذا النوع من المنازعات الداخلية السائدة في عالم اليوم؛ وعدم وجود تعريف واضح لنطاق وحدود الدور السياسي للأمم المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ وإحجام الحكومات عن قبول مشاركة الأمم المتحدة في معالجة نزاع داخلي إلى أن ينفوت أوان العمل الوقائي؛ وميل الرأي العام إلى افتراض أن الأمم المتحدة بإمكانها دائمًا أن تقوم بدور مفيد في أي نزاع، بصرف النظر عما

إذا كانت الظروف القائمة تسمح فعلاً بالتدخل الفعال؛ وندرة الموارد المتاحة للمنظمة للقيام بأنشطتها في هذا المجال.

٦ - وبانتهاء الحرب الباردة، تقلصت إلى حد كبير إمكانية الإبادة النووية. غير أن تحقيق هدف إزالة أسلحة الدمار الشامل وتحديد وتخفيض الأسلحة التقليدية لا يزال بعيد المنال.

٧ - إن وجود بيئه اقتصادية دولية تتسم بالنشاط والحيوية والحرية والإنصاف شرط أساسي لرفاهي البشر وللسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بدرجة أكبر وبفعالية أكثر في سبيل تحقيق هذه الغاية. ولقد لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت على مر السنين مساعدات كان لها الفضل في إنقاذ حياة نساء وأطفال ورجال في جميع أنحاء العالم. بيد أنه لم ينفذ بالقدر الكافي التعهد الذي نص عليه في الميثاق بأن يعمل جميع أعضاء الأمم المتحدة، مشتركين وفرادى، بالتعاون مع المنظمة على رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الأحوال المناسبة للتقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - ولا تزال الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واسعة بصورة غير مقبولة، وما فتئت تتزايد اتساعاً. ولا تزال الاختلالات والشكوك قائمة في الاقتصاد العالمي وتتسىء جميع البلدان ولا سيما مصالح البلدان النامية.

٩ - ولا يزال الفقر يصيب أعداداً كبيرة جداً من الناس في العالم. وهو أشد ما يكون في البلدان النامية بوجه خاص. وما الجوع وسوء التغذية واعتلال الصحة وعدم توفر مياه الشرب المأمونة وقلة فرص الحصول على التعليم وسائر الخدمات والموارد العامة، والاستبعاد، ونقص المشاركة، والعنف، إلا بعض من سمات الفقر العديدة.

١٠ - والحالة الحرجية في أقل البلدان نمواً، الواقفة بصورة واضحة في هامش الاقتصاد العالمي تتطلب أقصى درجات الاهتمام من المجتمع الدولي قاطبة، دعماً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المناسبة. وثمة عوامل رئيسية تعيق الفرص المحدودة المتاحة بالفعل لهذه البلدان للمشاركة في عملية العولمة وتحرير التجارة والانتفاع منها، وفي جملة تلك العوامل العباءة الثقيلة للديون وخدمة الديون الواقع على اقتصاداتها، وتدور معدلات التبادل التجاري، وتدني المستوى الإجمالي، بالقيم الحقيقة، للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي حدث في السنوات الأخيرة، وضآللة تدفقات الموارد الخاصة.

١١ - وتأتي الحالة الحرجية في أفريقيا على رأس الشواغل. فأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يتوقع أن يزداد فيها الفقر زيادة كبيرة. وكثير من أجزاء هذه القارة يواجه مشاكل منها عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية، وسوء تنمية الموارد البشرية، وانعدام الأمان الغذائي، وتفشي سوء التغذية والجوع والأوبئة والأمراض والبطالة الكاملة أو الجزئية. ومما يزيد هذه الحالة سوءاً وجود عدد من النزاعات

وحالات الكوارث. وجميع هذه القيود والموانع المختلفة تجعل من العسير على أفريقيا أن تستفيد بالكامل من عمليات العولمة وتحرير التجارة وأن تندمج بالكامل في الاقتصاد العالمي.

١٢ - ولن كان من اللازم مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول جماعة، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز وتحمي كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي لا يطال الشك طابعها العالمي. كما أنه من المهم أن تكفل جميع الدول الطابع العالمي للموضوعية وعدم الانتقاء في النظر في مسائل حقوق الإنسان.

١٣ - إن الانتهاكات الجماعية أو المتواصلة لحقوق الإنسان، والتاجمة غالباً عن توارات إثنية أو عرقية أو دينية أو عن عدم تكافؤ فرص الوصول إلى السلطة وضروريات العيش الأساسية ستظل تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تقل خطورة، كالتعذيب والتمييز والإعدامات التعسفية واسترقة الأطفال والعنف الموجه ضد المرأة، وتظل تتسبب في معاناة إنسانية خطيرة وتقويض استقرار وازدهار الدول. وستعتبر انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، كالحرمان من الغذاء ومن فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والعمل والحق في التنمية، في صلب كثير من المشاكل ومصب اهتمام أكبر ومدعاة لمطالبات أقوى باتخاذ إجراءات فعالة.

١٤ - وفي حين شهد مركز المرأة تقدماً في بعض الجوانب الهامة في العقد الماضي، فإن هذا التقدم كان متضاوتاً، وظلت الفوارق بين الرجل والمرأة قائمة ولا تزال تشكل عقبات رئيسية تعرّض تمكين المرأة، مما ستكون له عواقب وخيمة على رفاه الناس.

٢ - التوجهات الناشئة

١٥ - ومن المرجح أن تستمر، خلال سنوات ١٩٩٨-٢٠٠١، التوجهات التي نشأت منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى الرغم من انخفاض النزاعات القائمة بين الدول، يتزايد عدد النزاعات التي تقع داخل الدول. ففي شتى أنحاء العالم، ستظل التهديدات الخطيرة هي تلك الناجمة عن الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، وعن الجريمة الدولية المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وغيرها من القوى. وفي مناطق من العالم، حدث انهيار داخل الدولة والمجتمع تراوح بين القلاقل المدنية وال الحرب الأهلية.

١٦ - ولم يكن الاتجاه العالمي نحو تحقيق الديمقراطية وزيادة تمكين الأفراد والجماعات داخل المجتمع سبباً فحسب من أسباب انتهاء الحرب الباردة بل كان أيضاً نتيجة من نتائجه. وقد شهدت السنوات الأخيرة موجة من التحول إلى الديمقراطية على الصعيد الوطني، حيث أخذ عدد متزايد من البلدان يعتمد نظاماً قائمة على تعدد الأحزاب، وينظم انتخابات حرة ونزيهة، ويشرع في الانتقال إلى إقامة مجتمعات أكثر انفتاحاً وأكثر اتساماً بطابع المشاركة، بعون في كثير من الأحيان من المساعدة الانتخابية التي تطلب من الأمم المتحدة.

١٧ - و تؤدي العولمة وتزايد الترابط على صعيد الاقتصاد العالمي، بما والأوضاع الحرجة والمشاكل الخاصة القائمة في كثير من البلدان النامية والمشاكل التي تُنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى تشديد الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي. ومع أَفول المواجهات العقائدية، وتزايد العولمة، واشتداد الترابط فيما بين الدول، نشأت فرصة تاريخية لإجراء حوار بناء فيما بين جميع البلدان، وبخاصة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وللقيام بتبعة سياسية لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية بناء على شراكة حقة وتبادل للمصالح والمنافع. وفي الوقت نفسه، لا تزال البلدان النامية تواجه صعوبات في الانتفاع من عملية العولمة. ويتحقق بكثير منها خطر التهميش والاستبعاد الفعلي من عملية العولمة.

١٨ - ونتيجة لعملية العولمة وازدياد الترابط في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أصبح هناك عدد متزايد من المسائل التي لا تستطيع فرادى البلدان أن تعالجها معالجة فعالة. فقد صارت المخاطر البيئية والتحركات السكانية والأمراض تمثل كلها مشاكل عبر وطنية. وأصبح الاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات يمثلان قضية عالمية متزايدة الخطورة. ومن ثم فإن التعاون الدولي أمر ضروري. وتسمم زيادة الحرية التي أصبحت تصطيخ بها تدفقات السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والأفكار في زيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتمتع بالحرّيات الفردية في كثير من البلدان. ومن التطورات المشجعة التي شهدتها السنوات الأخيرة السعي الحثيث على نطاق يكاد يكون عالمياً إلى زيادة الانفتاح والتكامل الاقتصادي بين. وكفالة استمرار تلك الاتجاهات وكذلك كفالة الفوائد الناجمة عن النمو مستقبلاً أُمّران يمثلان مسؤولية مشتركة كما أنهما يحققان الصالح المشترك.

١٩ - وعلاوة على ذلك، هناك أدوار مهمة في الشبكة الجديدة للتعاون الدولي ينبغي أن تؤديها الأطراف غير الحكومية ذات الـ باع العالمي، مثل الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الخاصة والمنظمات غير الحكومية. كما أن اشتداد الترابط فيما بين البلدان أدى بالفعل إلى ظهور وتعزيز التجمعات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية، والتسلیم بأنها عناصر هامة حفارة للنمو الاقتصادي ولتوسيع نطاق التجارة على الصعيد العالمي. فهي توفر إطاراً لتعزيز وتحسين التعاون فيما بين الدول لا على صعيد السياسة الاقتصادية وحدها بل أيضاً في غيرها من المجالات موضع الاهتمام المشترك. كما أن التجمعات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية ذات التوجه الخارجي والداعمة والمتممة للنظام التجاري المتعدد الأطراف تعد من العناصر الفاعلة الهامة في عملية التنمية العالمية.

٢٠ - وقد ازداد مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية ازيداً سريعاً في التسعينات. بيد أن هذا الاتجاه لم يكن على نطاق عالمي، سواء من حيث أنواع التمويل أو من حيث المستفيدين. وعلى الرغم من أن تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان النامية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، قد ازدادت في السنوات الأخيرة، فإن التدفقات الرسمية (القطاع العام) قد تضاءلت؛ إذ يعزى كل ما حدث من نمو إلى الزيادة في العنصر المتعلق بالقطاع الخاص. ولا تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية إلا نسبة ضئيلة من مجموع الموارد المخصصة للتنمية في أي بلد، ولكنها مصدر هام للموارد الخارجية بالنسبة إلى كثير من البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. ومن ثم فإنها يمكن أن تؤدي في هذه الحالات

دورا تكميليا وحفازا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها تتناقض تناقضا عاما يبعث على بالغ القلق.

٢١ - ومن المرجح أن يؤدي انعدام الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية والتدور البيئي إلى زيادة حالات الطوارئ الطبيعية والتي من صنع الإنسان من حيث عددها وجسامتها، بما في ذلك تدفقات اللاجئين والمشردين.

٢٢ - وهناك ازدياد ملحوظ في دعم الدول الأعضاء للعمل الدولي لنصرة حقوق الإنسان وفي استعداد الدول لترقية معاييرها الوطنية إلى مستوى المبادئ الدولية. وهناك حاليا تسلیم بأن احترام حقوق الإنسان عنصر أساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل. وهناك أيضا تسلیم بأن كثيرا من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، إن لم يكن كلها، جذورها مؤصلة فيما يوجد من تفاوتات وما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان. وهناك دعوة قوية متزايدة إلى إلغاء الحصانة من العقاب وضرورة الاعتراف بالمسؤولية الجنائية الشخصية لمن يشتركون في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتشدد الدول الأعضاء بصورة متزايدة على وجوب جعل الأنشطة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أكثر اتساما بالطابع التنفيذي عن طريق تقديم المساعدة إلى الحكومات، في العمليات الميدانية لحقوق الإنسان، أو عن طريق إدماج عناصر حقوق الإنسان في المهام الأخرى، وفقا لما تقرره الهيئات التشريعية.

٣ - التحديات

٢٣ - هناك صعوبة متأصلة في المنازعات الداخلية تجعل من العسير على أي منظمة حكومية دولية أن تعالجها. أما المبادئ المقررة لضبط النزاع فيما بين الدول فلا تطبق إلا تطبيقا ناقضا. وإعادة تأهيل هيأكل الدولة تستلزم جهدا متكاملا طويلا الأمد يجب أن تبذله برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ومكاتبها ووكالاتها كلها تقريبا. كما أن معالجة المعاناة التي يكابدها المدنيون دائما في سياق تلك المنازعات تستلزم من الموارد ومن سلطات التنسيق قدرًا يتجاوز بكثير ما يوجد منها في حوزة الأمم المتحدة حاليا.

٢٤ - ويلزم لتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية التشجيع على نشوء خلائق دولي يوجد لدى الدول الأعضاء التي توجد بينها نزاعات فعلية أو محتملة نزواجا إلى قبول المساعي الحميد للأمين العام لدى عرضها عليها، وفقا لأحكام الميثاق.

٢٥ - ولا بد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بدء أنشطة صنع السلام وحفظ السلام بمزيد من السرعة والفعالية، عندما تدعى إلى ذلك من جانب الدول الأعضاء والهيئات التشريعية، من أجل التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن.

٢٦ - وتسارع خطى العولمة والترابط في الاقتصاد العالمي على نحو يتطلب الأخذ بتدابير في مجال السياسة العامة تستهدف تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاتجاهات والإقلال ما أمكن من آثارها السلبية على جميع البلدان. وينبغي الاعتراف أيضاً بالمشاكل التي تُنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي تتحول في آن واحد إلى الديمقراطية وإلى الاقتصاد السوقي.

٢٧ - وزيادة القدرة على مواجهة هذه الاتجاهات العالمية تستلزم اتباع سياسات داخلية سليمة فضلاً عن توافر بيئة اقتصادية دولية مواتية. وكل بلد هو الذي يتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الأساسية عن سياساته الاقتصادية والاجتماعية في مجال التنمية. أما المجتمع الدولي فعليه أن يقدم دعمه القوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة وأن يعمل على إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية.

٢٨ - ومن الشروط الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية تحرير نظم التجارة وجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف منفتحاً ومأموناً. وينبغي لجميع الحكومات أن تلتزم بتحرير سياسات التجارة والاستثمار وأن تعمل على تعزيز التعاون الدولي تحقيقاً لهذه الغاية. وهناك مصلحة مشتركة لجميع البلدان في وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والاستناد إلى حكم القانون والعدالة وعدم التمييز والشفافية والقابلية للتبؤ.

٢٩ - وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة ودائمة وذات توجه إنمائي للمشاكل التي تعانيها البلدان النامية من جراء الديون الخارجية وخدمة تلك الديون، ومساعدة تلك البلدان على الخروج من عملية إعادة الجدولة. وقد ساعدت الاستراتيجية الجديدة للديون على تحسين الوضع المتعلق بالديون في عدد من البلدان النامية. وعلى الرغم من أن البلدان الدائنة اتخذت تدابير لتخفيض عبء الديون، فإن مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون لا تزال مستمرة، خصوصاً في البلدان الأشد فقراً والبلدان المثقلة بالديون. وينبغي أن تستمر على نحو فعال معالجة مشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

٣٠ - وهناك حاجة إلى توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية وتعزيز تلك المشاركة. ويلزم لكتفالة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة أن تشارك جميع البلدان مشاركة فعالة في عملية المراقبة المتعددة الأطراف، وينبغي للمؤسسات الدولية، كل منها وفقاً لميثاقها، أن تكتسب طابعاً ديمقراطياً ودولياً بحق.

٣١ - وهناك أهمية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية؛ ففضلاً عن التمويل الذي يتلقاه البلد المستفيد، فإن اقتصاده يستفيد عادةً من نقل التكنولوجيا وزيادة فرص الوصول إلى أسواق التصدير. ومن المهم أيضاً عكس اتجاه التناقص العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، وهي تخصيص ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة الإنمائية الرسمية العامة، بما في ذلك تخصيص ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن، مع إيلاء أولوية خاصة لأفريقيا.

٣٢ - والحالة الاجتماعية - الاقتصادية الحرجة التي تمر بها أفريقيا أمر يهم المجتمع الدولي ككل، وتتطلب مواجهته وحله تشاركاً وتضامناً على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من أن أفريقيا تواجه مشاكل هائلة، فإن مواردها البشرية والطبيعية تعطيها إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. بيد أن هناك نقصاً في معالجة تلك المشاكل وفي تمهيد الطريق أمام النمو المعجل المطرد ذاتياً والتنمية المستدامة عن طريق التنفيذ الحازم للالتزامات والإجراءات المقررة.

٣٣ - وفي حين تحقق تقدماً في العديد من المجالات التي لها صلة بالاندماج الاجتماعي فقد كانت هناك أيضاً تطورات سلبية، مثل الاستقطاب الاجتماعي وزيادة التفاوتات وعدم المساواة في الدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها، وتهميشهن فئات من الناس والأسر وفئات اجتماعية بعيتها. وهذه التطورات تتطلب قيام الحكومات، فردياً وجماعياً حسب الاقتضاء، باتخاذ إجراءات لتنمية الترابط الاجتماعي، مع قبول التنوع وحمايته. وأي مجتمع متكامل لا بد أن يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية جميعها، وعلى عدم التمييز، وكذلك على التسامح وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن واحترام التنوع، وعلى مشاركة الناس جميعاً، بمن فيهم الضعفاء والمحرومون فئات وأشخاصاً. وينبغي أيضاً معالجة مشكلة الجريمة والعنف وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

٣٤ - وهناك الكثير من الحالات الطارئة التي تعكس أزمة التنمية الكامنة التي تواجه العديد من البلدان النامية، وهي حالات يتطلب الأمر قيام الحكومات والمجتمع الدولي بمواجهتها حتى لا تتكرر. ولذلك فإنه لمنع حدوث، أو تكرار، الحالات الطارئة لا بد من تقديم الدعم من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل.

٤ - دور المنظمة

السلام

٣٥ - يتعين الآن أن تعمل الأمم المتحدة على مواجهة التحدى بقيامها بتنفيذ المهام التي كلفتها بها الدول الأعضاء في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام بعد نشوء نزاعات. وخلال الفترة التي تشملها الخطة متوسطة الأجل، ستواصل الأمم المتحدة إعطاء أولوية علياً لدور المنظمة في صيانة السلام والأمن، مع الاهتمام بوجه خاص بتسوية النزاعات سلمياً، والاهتمام أيضاً بتلبية الحاجة إلى إقامة سلام دائم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - واستجابة لطلبات من الدول الأعضاء، بدأت الأمم المتحدة مؤخراً سلسلة من المبادرات الرامية إلى تسوية النزاعات سلمياً، وهي مبادرات تترواح بين الوضع الوقائي، والتحقق من تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان كجزء من عملية السلام، وإنشاء لجان للتحقيق، وبعثات لتنصي الحقائق، وغير ذلك.

٣٧ - وسوف تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بعمليات متعددة الأبعاد لتحقيق السلام أو الاشتراك في مثل تلك العمليات. وفي السنوات الأخيرة حدثت زيادة ملحوظة في التعاون والتشاور بين الأمم المتحدة ومنظمات وترتيبات إقليمية في مجالات الدبلوماسية الوقائية وتحقيق السلام وحفظ السلام. ومن المهم مواصلة تعزيز هذا التطور كي يكون لهذه العمليات أقصى قدر من الفعالية. ولتحقيق ذلك فإن المنظمات الإقليمية، وخاصة في أفريقيا، ستكون بحاجة إلى المساعدة لبناء قدراتها الخاصة بها في هذه المجالات.

٣٨ - ولزيادة كفاءة حفظ السلام، يلزم اتخاذ إجراءات في عدد من المجالات. ويجب أن تبذل جميع الجهات المعنية كل ما في الوسع لتحديد ولايات حفظ السلام تحديداً واضحاً وعملياً؛ ويلزم أن تتيح الدول الأعضاء الموارد الكافية لتنفيذ تلك الولايات. ويجب وضع الترتيبات التي تكفل للوحدات الوطنية أن تكون مجهزة ومدربة بدرجة كافية. ويلزم أن تحدد خطوط التسلسل القيادي تحديداً واضحاً وأن تاحترم. وينبغي أن يكون تحت تصرف مجلس الأمن شكل من أشكال القدرة على الرد السريع تقليلاً للتأخيرات في نشر بعثات حفظ السلام بمجرد أن يأذن بها المجلس. ومن أجل ذلك، تدرس الأمانة العامة حالياً عرضاً مقدماً من عدد من الدول الأعضاء لإنشاء مقر للنشر السريع بلا تكلفة على المنظمة. كما قد تود الدول الأعضاء الاهتمام على سبيل الأولوية بصياغة اتفاقية ملزمة تجعل مهاجمة الأفراد التابعين للأمم المتحدة المشتركين بأي صفة في عمليات حفظ السلام جريمة دولية.

٣٩ - وال الحاجة إلى منع انتشار الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، أفقياً ورأسيّاً، تحتل مكاناً بارزاً في جدول أعمال الأمم المتحدة. وبعض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وخاصة في السنوات القليلة الماضية، نجحت إلى حد ما في احتواء هذا الخطر. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح النووي يتبعها معايير مراقبة، بل وتعزيزها أيضاً. والموضوع الآخر الذي لا يقل أهمية هو موضوع اتخاذ تدابير فعالة لتنظيم وتقليل الأسلحة التقليدية وفرض حظر تام، إذا أمكن، على أنواع معينة من تلك الأسلحة التي لها آثار غير إنسانية بوجه خاص. ويجب أن تستمر الأمم المتحدة في دعم وتشجيع تحقيق مزيد من الخفض في مستويات التسلح. وفي الوقت نفسه فإنه سيتعين أن تعمل الأمم المتحدة على تشجيع اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة وفرض حظر كامل على انتاج الألغام المضادة للأفراد أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها.

٤٠ - وقد واصلت الجمعية العامة إعادة تأكيد الحق في تقرير المصير. وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تنظر فيها الجمعية العامة، لا يبدو أنها آخذة في التخلص. والعقد الدولي للقضاء على الاستعمار (١٩٩٠-٢٠٠٠) يضيف شعوراً جديداً بإلحاحية إيجاد حل للوضع الراهن.

٤١ - والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإنتاج غير المشروع للمخدرات واستهلاكها والاتجار بها، تمثل جميعها تحديات عالمية لا يمكن مواجهتها إلا من خلال عمل جماعي. ويجب أن تعمل الدول الأعضاء، منفردة ومجتمعة، على تعزيز قدراتها وإطاراتها المؤسسية من أجل منع، ومراقبة، خطر الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كمنع إساءة

استعمال المخدرات، ومكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية حددت استراتيجية شاملة ومتوازنة لدرب هذه الأخطار، مع التشديد على المسؤولية المتبادلة. وتحقيقاً لهذا الهدف فإن الأمم المتحدة ستعمل على تشجيع قيام حوار نشط مع الدول الأعضاء مباشرة ومن خلال الدعم الذي تقدمه هيئات وضع السياسة، كما أنها ستسهل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول الأعضاء.

٤٢ - وسوف تقدم الأمم المتحدة مساعداتها للحكومات في الجهود التي تبذلها لمحاربة الإرهاب وفي وضع أسس لوضع تشاريات وطنية وتدابير تنظيمية لمواجهة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسوف يولي اهتمام خاص للتدابير المتعلقة بغسل الأموال وتنظيم حمل الأسلحة النارية. وسوف تقدم أيضاً، حسبما يكون ضرورياً، المشورة الفنية والمساعدة إلى الحكومات كي تلتزم باتفاقيات مراقبة المخدرات، وتنفذها بفعالية، وكذلك لبناء المؤسسات.

٤٣ - ووفقاً للفصل الثامن من الميثاق فإن الأمم المتحدة قد تمكنت من العمل بتعاون وثيق مع عدد متزايد من الترتيبات والمنظمات الدولية في السنوات الأخيرة. وسوف تكون الأمم المتحدة هي الرائدة في العمل مع المنظمات الإقليمية الرئيسية من أجل وضع مبادئ لتعريف علاقة تلك المنظمات بالأمم المتحدة وذلك في جهود مشتركة لمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

التنمية

٤٤ - تشكل الأمم المتحدة عنصراً حفّازاً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وللفئات المحرومة والمهمشة. ويجب زيادة هذه الأنشطة تبعاً لتزايد حجم المشكلة. والأمم المتحدة يمكنها، إلى حد ما، أن تقدم مساعدة مباشرة من خلال تقديم المشورة والمساعدة. غير أن الأمم المتحدة لها دور هام في تحديد وتحليل المشكلات وتشجيع الرغبة والقدرة على اتخاذ إجراء، على المستويين الوطني والتعاوني، فيما بين البلدان.

٤٥ - ومن بين التحديات التي ستواجهها المنظمة في جميع جوانب عملياتها في السنوات المقبلة أن تقوم بتحديد، وتحقيق، توافق آراء حكومي دولي بشأن المجالات والأنشطة التي يمكن لها ويلزم عليها أن تقوم بدور رئيسي فيها. وكجزء من هذه العملية، ستتزايّد أهمية إشراك الهيئات الإقليمية والجهات الفاعلة العالمية الجديدة، بما في ذلك المنظمات غير حكومية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المجتمع المدني، في مداولات المجتمع الدولي لرسم السياسات وفي المبادرات التي تحدّد فيها المعايير.

٤٦ - وينبغي أن تنفذ بالكامل من جانب جميع الدول والمنظمات الدولية الاتفاقيات والالتزامات والأهداف المتفق عليها دولياً والتي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ومنظّمات الأمم المتحدة بالنسبة للمسائل المتراوحة التي لها أوجه عديدة والمتعلقة بالبيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والجريمة، والنهوض بالمرأة، والمستوطنات البشرية، والتجارة والتنمية، والإدارة العامة. والتنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات والالتزامات هو وحده الذي يثبت صدق الفكرة القائلة بأن هذه المبادرات الإنمائية هي من القضايا ذات

الأولوية حقاً بالنسبة للمجتمع الدولي. والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية والمجتمعات الأخرى ذات الصلة التي عقدها الأمم المتحدة لا تزال لها أهمية بالنسبة لهذا الموضوع. وينبغي التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ تلك الاتفاques بشكل متكامل ومترابط ومتناوب ومتتابع متابعة منسقة. والتنفيذ الفعال للقرارات والالتزامات التي تم التوصل إليها في سلسلة المؤتمرات العالمية والمجتمعات الأخرى التي عقدها الأمم المتحدة مؤخراً يتطلب حشداً عاجلاً لموارد التنمية واستخداماً أكثر كفاءة لتلك الموارد.

٤٧ - ويجب أن يظل تحقيق النمو المستمر والتنمية المستدامة هدفاً عالمياً رئيسياً. فمشكلات مثل نقص المياه الصالحة للشرب، وعرض التنوع البيولوجي للخطر، وفقد الأوزون، وارتفاع درجة الحرارة في العالم، وانخفاض إنتاجية الأرض، والتتصحر، وانخفاض مستوى الأمن الغذائي، لا تزال كلها مشكلات قائمة. وعلى الرغم من أن هذه المشكلات تكون في بعض الحالات مرکزة جغرافياً فإنها مشكلات عالمية وتحتاج إلى تعاون دولي. وينبغي أن تسهم المنظمة في زيادة الوعي الدولي بالاتجاهات البيئية وبآثارها السلبية.

٤٨ - والالتزامات والأهداف التي اتفق عليها منذ عام ١٩٩٠ لتحقيق الهدف العام، ألا وهو القضاء على الفقر، ينبغي تنفيذها بالكامل من جانب الحكومات وذلك بمشاركة من جميع العناصر التفاعلية في مجال التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل. وينبغي أن تبذل منظومة الأمم المتحدة كل جهد ممكن لتعزيز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر ولدعم البلدان النامية وغيرها من البلدان في هذا المسعى.

٤٩ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور رئيسي في تنسيق وتنفيذ الأنشطة التي تعالج الحالة الحرجة السائدة في أفريقيا، بما في ذلك ما تقوم به عن طريق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل القاهرة: إنشاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ومتتابعة نتائج مؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية الأفريقية، وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً قيادياً في التنفيذ الفعال للمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الملحة للشعب في أفريقيا.

٥٠ - وينبغي تقديم دعم خاص لأقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها من أجل تنميتها، وذلك لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، لتمكينها من المشاركة في عملية عولمة التجارة وتحريرها والزيادة في تدفقات الموارد الخاصة الدولية، والسماح لها بالاستفادة منها على الوجه الأكمل.

٥١ - ويطلب قيام منظومة الأمم المتحدة بدورها في التنمية وتعزيز التعاون الإنمائي ضرورة توفير الموارد على أساس سليم وقابل للتبني به ومستمر ومضمون. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقديم زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية تتناسب مع احتياجات البلدان النامية والموارد العامة للأمم المتحدة. وينبغي مواصلة النظر في نهج

جديدة لتمويل أنشطة التعاون الإنمائي الدولي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام مصادر مبتكرة للتمويل.

٥٢ - ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءاً دينامياً لا يتجزأ من التعاون الدولي في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وقد أظهرت بلدان الجنوب خبرات ودرية مشتركة ومتنوعة في مجال التنمية، تتبع العديد من الفرص على الصعيد الثنائي ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لتحقيق مزيد من التعاون فيما بينها. وستشجع الأمم المتحدة هذا التعاون لإيجاد قاعدة أقوى لاعتماد هذه البلدان على ذاتها وتحقيق تنميتها، فضلاً عن جعله عنصراً مكملاً وهاماً للتعاون الدولي في مجال التنمية.

المساواة

٥٣ - سيتم توجيه أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعد عام ١٩٩٨ نحو تدعيم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان فيينا وغير ذلك من الولايات ولمتابعة العمل في تلك المجالات التي لم تتحقق إنجازات كافية. وسيتم الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة على أساس غير انتقائي، ومتوازن، وغير منحاز، مع إعطاء الأولوية لسبل تقوية التنفيذ العملي لحقوق الإنسان عن طريق تقديم المساعدة إلى الحكومات والتواجد الميداني أو إرسالبعثات. وسيهدف التنسيق إلى اعتماد وتنفيذ نهج متكامل وشامل على نطاق الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعاون مع كل وكالة أو برنامج يقدم مساهمته الخاصة به. وسيتممواصلة بذل الجهود لتحديد مشاكل حقوق الإنسان والبحث عن السبل الفعالة لمعالجتها عن طريق إجراء مناقشات بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

٥٤ - وسيتم بذل جهد هام لتوفير دعم واسع النطاق لبرنامج حقوق الإنسان عن طريق الحملة الإعلامية المتعلقة بحقوق الإنسان وبناء شراكة مع المنظمات غير الحكومية، والمجتمع الأكاديمي، وغير ذلك من قطاعات المجتمع.

٥٥ - وستعطى الأولوية، في برنامج المساعدة الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، لوضع المعايير وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، واستكشاف الأساليب الجوهرية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولحماية حقوق الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا بصفة خاصة عرضة للإساءة أو الإهمال، بما في ذلك الشباب، والأشخاص المعوقون، والمسنون، والعمال المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتممواصلة تحقيق الأهداف في المجالات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، والتشقيق في مجال حقوق الإنسان، ومحاربة العنصرية وذلك عن طريق تنفيذ برامج العمل والعقود ذات الصلة.

٥٦ - إن الإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدنا في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة يمثلان مساهمة هامة في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم ويجب أن تترجمهما جميع الدول ومنظومه الأمم المتحدة،

والمنظمات الأخرى المعنية، وكذلك المنظمات غير الحكومية إلى تدابير فعالة. وستعزز الأمم المتحدة التدابير اللازمة لتنمية القوانين والسياسات والبرامج التي تكفل مشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع ميادين الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتضمن تحقيق جميع حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للمرأة بالكامل.

٥٧ - ويمثل الأطفال أهم موارد بناء المستقبل. ولن يتحقق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة إلا من خلال مزيد من الاستثمار في الأطفال من جانب الآباء والمجتمعات. وستعزز الأمم المتحدة التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، وتحدد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المتفق عليها لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها في المحافل الدولية اللاحقة.

٥٨ - وقد ازدادت بسرعة عدد اللاجئين والشريدين نتيجة لعدد من العوامل المعقّدة، لا سيما عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية. وستعزز الأمم المتحدة سبل ضمان حماية اللاجئين والشريدين وكفالة عودتهم الآمنة إلى ديارهم.

٥٩ - وستواصل الأمم المتحدة زيادة تعزيز قدرتها على الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان. وينبغي تقديم المساعدة الإنسانية على نحو يكفل الانتقال إلى التأهيل وإعادة البناء في أول فرصة ممكنة. فالوقاية والتأهب ومواجهة الطوارئ والانتعاش والإصلاح في المجال الاقتصادي تمثل جزءاً من الاستجابة الشاملة للحد من تعرض البلدان النامية لحالات الطوارئ.

العدالة

٦٠ - يجب مواصلة تعزيز القانون الدولي وتطويره حتى تكون العلاقات بين الدول قائمة على مبادئ العدالة والمساواة في السيادة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً واحترام سيادة القانون. وينبغي في هذا العمل مراعاة التطورات التي تشهدها حالياً مجالات كالتكنولوجيا والنقل والمعلومات والميادين المتصلة بالموارد والأسوق المالية الدولية، إلى جانب زيادة تعقد أعمال الأمم المتحدة في ميداني المساعدة الإنسانية وتقديم المساعدة لللاجئين.

٥ - الاتجاهات التي يتعين اتباعها والأولويات

٦١ - استجابة للحاجة إلى التصدي للمشاكل المستمرة، والاستجابة للاتجاهات الناشئة، ومواجهة تحديات المستقبل، ستعطي المنظمة الأولوية للمجالات التالية خلال الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١:

(أ) صون السلام والأمن:

(ب) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية:

(ج) تنمية أفريقيا:

(د) تعزيز حقوق الإنسان:

- (ه) الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية؛
(و) تعزيز العدالة والقانون الدولي.

٦٢ - ومن أجل تحقيق الآمال التي تعقدها الشعوب في جميع أنحاء العالم على الأمم المتحدة، من الضروري إصلاح المنظمة نفسها وجعلها مواكبة للعصر. وقد اتفقت الدول الأعضاء، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين، على ضرورة إعادة تنشيط عمل الجمعية العامة، الجهاز الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واتفقت الدول الأعضاء أيضاً، في جملة أمور، على أنه ينبغي زيادة عضوية مجلس الأمن، ومراجعة أساليب عمله مراجعة مستمرة على نحو يؤدي إلى زيادة تدعيم قدرته وفعاليته، ويعزز طابعه التمثيلي ويحسن كفاءة وشفافية أعماله؛ وحيث أن هناك خلافات هامة ما زالت قائمة حول قضايا رئيسية، فإنه من الضروري زيادة النظر فيها بعمق. وقد اتفقت أيضاً الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الاضطلاع على نحو فعال في العصر الحديث بالمهام الموكلة إليه فيما يتصل برفاه الشعوب جميعها ومستويات معيشتها.

٦٣ - وإن الجهد المبذول لضمان تمكين الأمم المتحدة قادرة من الاستفادة من إمكانياتها الهائلة في القرن الحادي والعشرين هي مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والأمين العام. وسيعمل الأمين العام على تطبيق أعلى معايير الإدارة وسيواصل تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للمنظمة. وسيتطلب ذلك المحافظة على خدمة مدنية مستقلة وقوية تتمتع بأعلى القدرات. ويجب على الدول الأعضاء في الوقت نفسه أن تكفل تقديم الدعم السياسي والمالي المستمر والقابل للتبني به والمضمون كي تستطيع المنظمة التصدي لما يواجهها من تحديات.
